

## (نموذج رسمي عقد شراكة بين طرفين الأول برأس المال والثاني بالجهد)

إنه في تاريخ يوم \_\_\_\_\_ الموافق: / / \_\_\_\_\_ تم إبرام الاتفاق بين كل من:

أولاً: الطرف الأول: السيد: \_\_\_\_\_ وجنسيته \_\_\_\_\_ ويقوم في: \_\_\_\_\_ (شريك متضامن).

ثانياً: الطرف الثاني: السيد: \_\_\_\_\_ وجنسيته \_\_\_\_\_ ويقوم في: \_\_\_\_\_ (شريك متضامن).

ولقد قام هذا الاتفاق على إنشاء شركة تضامن بالشروط التالية:

- البند الأول: اسم الشركة \_\_\_\_\_ السمة التجارية \_\_\_\_\_ الهدف من إقامة الشركة \_\_\_\_\_
- البند الثاني: موقع الشركة هو: العَقَار رَقْم \_\_\_\_\_، شارع \_\_\_\_\_، قسم: \_\_\_\_\_، مدينة \_\_\_\_\_، محافظة \_\_\_\_\_
- البند الثالث: سوف يُشارك الطرف الأول \_\_\_\_\_ بمبلغ مالي قدره \_\_\_\_\_، وسوف يُشارك الطرف الثاني بمبلغ قدره \_\_\_\_\_ إضافة إلى المشاركة بالمجهود وذلك بواقع عدد ساعات عمل يبلغ \_\_\_\_\_ سوف يقضيها في \_\_\_\_\_
- البند الرابع: تبدأ مدة هذا العقد بداية من تاريخ يوم \_\_\_\_\_ الموافق \_\_\_\_\_ وتنتهي بتاريخ \_\_\_\_\_، على أن يكون العقد قابل للتجديد مرة أخرى أو عدة مرات مادام كان المشروع قائم ناجح، ومستمر مع توافر الرغبة لدى الطرفين في التجديد.
- البند الخامس: جدولة الأرباح وإرساء القواعد الخاصة بتوزيع لك الأرباح؛ على أن تكون نسبة الطرف الأول \_\_\_\_\_ %، ونسبة الطرف الثاني \_\_\_\_\_ %.
- البند السادس: يجب تحديد مسؤولية الإدارة وحق التوقيع والمراقبة، من خلال توضيح الطرف الذي سوف يتولى الإدارة والطرف الذي سوف يتولى المراقبة، وفي حالة المعاملات التي تزيد قيمتها عن مبلغ قيمته \_\_\_\_\_؛ فيبحث لجميع الأطراف المشاركة فيها.
- البند السابع: اتفق الطرفان على أن يتقاضى الطرف \_\_\_\_\_ راتب شهري قدره \_\_\_\_\_ نظير دوره في الإدارة أو المراقبة.
- البند الثامن: يتم رصد رأس المال النقدي والعيني في الدفاتر التجارية، وتبدأ السنة المالية للشركة في تاريخ \_\_\_\_\_ وتنتهي بتاريخ \_\_\_\_\_، على أن يتم الجرد وحساب الأرباح والخسائر ضمن الميزانية العامة ولا بُد من التوقيع عليها.
- البند التاسع: يتم توزيع الأرباح بالقدر الخاص بنسبة كل طرف، وفي حالة حدوث خسارة في أي سنة؛ يتم ترحيل قيمة الخسارة إلى السنة التالية وتخضم عند حساب نسبة ربح كل طرف.
- البند العاشر: يجب أن يتعهد الجميع بعدم منافسة الشركة في هدفها، وفي حالة ثبات مخالفة هذا البند؛ يحق لباقي الشركاء فصله والمطالبة بالتعويض المالي عما تسبب به من خسارة.
- البند الحادي عشر: لا يحق لأي طرف الانسحاب من الشركة قبل نهاية مدتها، كما لا يحق بيع الحصة أو التنازل عنها أو رهنها أو جزء فقط منها إلا بعد موافقة باقي الشركاء.
- البند الثاني عشر: لا ينتهي العقد بموت أحد الأطراف أو فقدان الأهلية؛ ولكن ينوب عنه أو يتولى مكانه بالشراكة أحد الأفراد الممثلين عنه بنفس شروط العقد، ولا يحق لهم أنذاك التدخل في الإدارة أو وضع الأختام، ولكن تتلخص حقوقهم فقط في المطالبة بنصيبهم من الأرباح.
- البند الثالث عشر: يتم فسخ الشراكة قبل انقضاء مدة العقد في حالة الخسارة المستمرة للشركة وعدم التمكن من جني الأرباح، ولا بُد أن يكون ذلك باتفاق الجميع.
- البند الرابع عشر: في نهاية العقد؛ يحق ويصح الاستمرار في الشراكة أو إنهائها وتصفية الشراكة وفقاً لرغبة الطرفين، ولا بُد أن المحكمة المختصة عملية التصفية فيما بينهم إذا حدث بينهم خلاف.
- البند الخامس عشر: إذا حدث نزاع بين الشركاء أو الممثلين الجدد للشركاء في فهم وتفسير بود العقد؛ يتم اللجوء إلى محكمة \_\_\_\_\_ لفض النزاع.
- البند السادس عشر: على الطرفين الاتفاق بأن يقوم مدير الشركة بتسجيل هذا العقد (عقد الشراكة) وإشهاره بالطريقة القانونية ويتم إضافة المصروفات إلى حساب الشركة.
- البند السادس عشر: تم تحرير هذا العقد في يوم \_\_\_\_\_ وحصل كل طرف على نسخة رسمية من العقد موقعة من الطرفين للرجوع إليها عند اللزوم.

توقيع الشركاء والشهود على العقد:

1- الطرف الأول: \_\_\_\_\_، ٢- الطرف الثاني: \_\_\_\_\_

شاهد أول على العقد: \_\_\_\_\_، شاهد ثاني على العقد: \_\_\_\_\_

والله تعالى الموفق و خير الشاهدين.

محامين